



## راتب :

نعني بالراتب هنا : الأجر الذي يُعطاه الأجير الخاص ، أو الذي تعطيه الدولة لأحد مواطنيها عطاء ثابتاً دائماً ( ر : إجارة / ٢ جـ ) و ( عطاء / ٣ ب ) .

## رؤيا :

### ١ - أدب قص الرؤيا :

كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري : أما بعد : فإنني كنت آمركم بما أمركم به القرآن ، وأنهاكم عما نهاكم عنه محمد صلى الله عليه وسلم ، وآمركم باتباع الفقه والسنة ، والتفهم في العربية ، فإذا رأى أحدكم رؤيا فقصها على أخيه فليقل : خير لنا وشر لأعدائنا<sup>(١)</sup> .

### ٢ - مشروعية تعبير الرؤيا :

كان عمر يُعبرُ الرؤيا ، ويعتبر التعبير مشروعاً ، فقد قال في إحدى خطبه : أيها الناس إنني رأيت ديكاً أحمر نقرني نقرتين ، ما أرى ذلك إلا حضور أجلي<sup>(٢)</sup> ؛ وجاءه

(٢) ابن أبي شيبة ٢ / ١٦٩ ب .

(١) عبد الرزاق ١١ / ٢١٣ .

رجل فقال : إني رأيت كأن أرضاً أعشبت ثم أجدبت ، ثم أعشبت ثم أجدبت ، فقال عمر : أنت رجل مؤمن ثم تكفر ، ثم تؤمن ثم تكفر ، ثم تموت كافراً ، فقال الرجل : لم أر شيئاً ، فقال عمر : قضي الأمر الذي فيه تستفتيان ، قد قضي لك ما قضي لصاحب يوسف<sup>(١)</sup> .

### ٣ - بناء العقيدة أو التصرفات العملية على الرؤيا :

لا يجوز أخذ العقيدة ولا الاستدلال على المسائل العملية بالرؤيا<sup>(٢)</sup> ، فقد رأى غيلان بن سلمة الثقفي فيما يرى النائم أن يموت إلى ثلاثة أيام ، فطلق نساءه طلقة طلقة ، وقسم ماله ، فقال عمر له : أجهلك الشيطان في منامك فأخبرك أنك تموت إلى ثلاثة أيام ، فطلقت نساءك وقسمت مالك ؟ رده ، ولو مت لرجمت قبرك كما يرجم قبر أبي رغال ، فرد ماله ونساءه وقال له عمر : ما أراك تلبث إلا يسيراً حتى تموت<sup>(٣)</sup> .

## ربا :

### ١ - تعريف :

أ - كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعائشة رضي الله عنها يطلقان اسم الربا على كل بيع محرم<sup>(٤)</sup> قال عمر : انكم تزعمون أنا لا نعلم أبواب الربا ، ولأن أكون أعلمها أحب إلي من مثل مصر وكورها ، ومن الأمور أمور لا يمكن أن يخفين على أحد ، هو أن يبتاع الذهب بالورق نسيئاً ، وأن يبتاع الثمرة وهي معصفة لم تطلب ، وأن يسلم في سن<sup>(٥)</sup> . و ( ر : بيع / ٢٥ أ ب ) .

ب - ولكن الربا في اصطلاح الفقهاء هو الزيادة في أشياء مخصوصة ، وهو على نوعين .

(٤) المجموع ٢١ / ١٠ .

(١) عبد الرزاق ٢١٥ / ١١ .

(٥) عبد الرزاق ٢٦ / ٨ والمجموع ٢١ / ١٠ وفي

(٢) الموافقات ٨٢ / ١ .

عبد الرزاق : وهي معصفة .

(٣) المحلى ٣٠٨ / ٨ .

## ٢ - أنواع الربا :

الربا على نوعين : ربا النسيئة ، و ربا الفضل :

أ - ربا النسيئة : وهو على نوعين :

(١) النوع الأول : هو الزيادة المشروطة مقابل الأجل .

فمن أقرض آخر مائة على أن يأخذها منه مائة وعشراً بعد مدة معينة فهو آثم ، لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسَ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ .

— وليس من الربا ما يقدمه المُستقرض إلى المقرض من هدية ونحوها ، طالما أنها لم تُشترط ، ويعتبر ذلك من حسن الوفاء . قال عمر : إنما الربا على من أراد أن يُربي أو ينسى<sup>(١)</sup> ؛ فقد تسلف أبيّ بن كعب من عمر مالا ، قال : أَحَسَبُهُ عَشْرَةُ آلَافٍ - ثم أن أبا أهدى له بعد ذلك من ثمرته ، وكانت تبكر ، وكان من أطيب أهل المدينة ثمرة ، فردها عليه ، - عمر - فقال أبيّ : أبعثُ بمالك ، فلا حاجة لي في شيء منعك طيب ثمرتي ، فقبلها وقال : إنما الربا على من أراد أن يربي أو ينسى<sup>(٢)</sup> .

— ومثل الزيادة المشروطة مقابل الأجل ، الحطُّ المشروط مقابل الأجل ( ر : دين / ٥ ب ) .

(٢) النوع الثاني هو : تأخير قبض أحد البدلين عن الآخر في بيع الصرف ( ر : بيع / ٢٥ أ ب ) ، وتأخير قبض أحد البدلين عن الآخر في بيع الشيء بغير جنسه من الأموال الربوية<sup>(٣)</sup> .

ور : المحلى ٨ / ٨٦ والمغني ٤ / ٣٢١ .

(١) عبد الرزاق ٨ / ١٢٣ والمحلى ٨ / ٥١٣ .

(٣) المجموع ١٠ / ٣٥ .

(٢) عبد الرزاق ٨ / ١٤٢ وسنن البيهقي ٥ / ٣٤٩ .



## ب - ربا الفضل :

(١) ربا الفضل هو بيع شيء من الأموال الربوية بجنسه متفاضلاً .  
والأصل في تحريم هذا النوع من الربا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يداً بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطي فيه سواء )<sup>(١)</sup> وعلى هذا الإجماع<sup>(٢)</sup> .  
فقد سئل عمر عن بيع الدرهم بالدرهمين فقال : فضل ما بينهما ربا<sup>(٣)</sup> ؛  
وسأل عبد الرحمن بن عوف عمر بن الخطاب فقال : تزيف علينا أوراقنا فنعطي الخبيث ونأخذ الطيب ، فقال عمر : لا ، ولكن ابتع بها عرضاً ، فإذا قبضته وكان لك فبعه ، واهضم ما شئت ، وخذ أي نقد شئت<sup>(٤)</sup> ( ر : بيع / ٥ أ ٢٠ ) .

— واختلفت الرواية عن عمر في جواز قضاء الدراهم عن الدنانير ( ر : دين / ٦ ) .

— وكان عمر يعتبر ما جعل مقابل أجر الصنعة في المصوغات ونحوها ربا ( ر : بيع / ٢٠٥ أ ) .

(٢) ويعتبر عمر الحبوب كلها جنساً واحداً ، لا يجوز التفاضل ولا النساء في بيع بعضها ببعض . فقد رأى عمر معيقب ومعه صاع من شعير قد استبدله بمد من حنطة ، فقال له عمر : لا يحل لك ، إنما الحب مد بمد<sup>(٥)</sup> .

(٣) ولم يكن عمر يقصر ربا الفضل على الأصناف الستة المذكورة في الحديث المتقدم ، بل كان يعدّي ذلك إلى كل شيء إذا بيع بجنسه ، فقد سئل عن الشاة بشاتين إلى الحيا - يعني إلى الخصب - فكره ذلك<sup>(٦)</sup> .

(٤) المحلى ٥١٣/٨ و ٥١٤ وعبد الرزاق

١٢٣/٨ .

(٥) المجموع ٧٤ / ١٠ .

(٦) ابن أبي شيبه ٢٧٧ / ١ ب .

(١) أخرجه مسلم في المساقاة باب الربا .

(٢) المجموع ٣٥ / ١٠ .

(٣) أخبار القضاة ١٩٣ / ٢ .

### ٣ - احتياط عمر في أمر الربا :

قرأ عمر آيات الربا ، فهلح قلبه منها فرقاً ، وكانت آية تحريمه متأخرة في نزولها ، فكانت الحوادث التطبيقية التي تزيد معناها وضوحاً قليلة نوعاً ما ، ولم يسمع عمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم تفسيراً مستفيضاً لها ، وهذا ما جعله يحتاط لدينه في أمر الربا ، قال عمر : آخر ما نزل من القرآن آية الربا ، وإن رسول الله قبض ولم يفسرها ، فذروا الربا والريبة<sup>(١)</sup> ، ويقصد بالريبة : كل ما يشك فيه الإنسان أنه من الربا ، ولذلك فإن عمر كان شديد الاحتياط في أمر الربا فكان يقول : تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا<sup>(٢)</sup> ؛ ووقف خطيباً في يوم من الأيام فقال : إنا والله ما ندري ، لعلنا نأمركم بأمر لا يصلح لكم ، ولعلنا ننهاكم عن أمور تصلح لكم ، وإن كان من آخر القرآن نزولاً آيات الربا ، فتوفي رسول الله قبل أن يبينها لنا ، فدعوا ما يرييكم إلى ما لا يرييكم<sup>(٣)</sup> ؛ ومن هذا الاحتياط عدم ترخيصه لزینب امرأة ابن مسعود قبضها الدراهم بدلاً من الدنانير أو العكس في دين لها ( ر : دين / ٦ ) لاحتمال أن تكون الدراهم أكثر قيمة من الدنانير ، ومن هذا عدم إباحته بيع السيف المحلي بالدراهم الرديئة ، وبفضة أكثر من الحلية ( ر : بيع / ١ ج ) ومن ذلك كراهته بيع السفتجة ( ر : بيع / ٤ ب ٣ ) ، ومن ذلك إهداره قيمة الصنعة في المحلي ، ومنع بيعه إلا مثلاً بمثل ( ر : بيع / ٢٤٥ أ ) .

## رباط :

### ١ - تعريف :

الرباط : هو الإقامة في الثغور تقوية للمسلمين .

### ٢ - متى يكون الرباط أفضل من الجهاد :

قال عمر : عليكم بالجهاد ما دام حلواً خضراً ، قبل أن يكون ثماماً أو يكون

(١) مسند الإمام أحمد ٣٦/١ والمحلى (٢) عبد الرزاق ٨ / ١٥٢ .  
(٣) المحلى ٨ / ٤٧٧ .

رماً أو يكون حطاماً ، فإذا امتطأت المغازي ، وأكلت الغنائم ، واستحلت الحرّم ، فعليكم بالرباط ، فإنه أفضل غزوكم<sup>(١)</sup>.

### ٣ - مدة الرباط :

يعتبر عمر أن أقل مدة للرباط أربعين يوماً ، فقد جاء رجل من الأنصار إلى عمر فقال : أين كنت ؟ قال : في الرباط ، قال : كم رابطت ؟ قال : ثلاثين ، قال : فهلا أتممت أربعين<sup>(٢)</sup> ، وفي رواية انه قال له : عزمت عليك إلا رجعت حتى أتممتها أربعين يوماً<sup>(٣)</sup> .

### رجب :

صيام رجب ( ر : صيام / ٣ د ٣ ) .

### رجعة :

#### ١ - تعريف :

الرجعة هي إعادة المرأة إلى عصمة الزوجية برفع الطلاق الرجعي .

#### ٢ - شروطها :

يشترط في المراجعة أن تكون من طلاق رجعي ، وأن تتم في المدة التي تكون فيها المطلقة ما زالت في العدة ، فإذا مضت عدتها انقلب الطلاق إلى طلاق بائن بينونة صغرى ، وعندئذ فلا رجعة له إليها إلا بمهر جديد وعقد جديد ، وعلى ذلك الإجماع .

وتوفرون غنائمكم قبل أن يهن ويضعف ويكون كالثمام .

(٢) عبد الرزاق ٥ / ٢٨٠ .

(٣) المغني ٨ / ٣٥٥ .

(١) عبد الرزاق ٥ / ٢٨٢ والثمام : نبت صغير لا

يطول ، والرمام : البالي ، والحطام :

المتكسر ، والمعنى : اغزوا وأنتم تنتصرون



### ٣ - بم تكون الرجعة :

أ .. تتم الرجعة بالقول ، كقوله : راجعتك ، سواء علمت بها المرأة أو لم تعلم ، ما لم يعتمد إخفاء الرجعة عليها ، ويقوم الكتاب مقام الخطاب ، ولكن إن راجعها بالقول أو الكتاب ، وأرسل إليها به ، فلم تبلغها الرجعة حتى تزوجت ، فإن وصلها الخبر قبل الدخول بالزوج الثاني ، فزوجها الأول أحق بها ، وإن وصلها الخبر بعد دخول الزوج الثاني بها فلا سبيل لزوجها الأول عليها ، وأهدرت الرجعة صيانة للفروج ، فقد طلق أبو كنف امرأته وهو غائب ، ثم راجعها ولم تشعر ، فلم يبلغها الكتاب حتى نكحت ، فقال عمر : اذهب فإن وجدتها لم يدخل بها فأنت أحق بها<sup>(١)</sup> وإن كان قد دخل بها فليس لك سبيل عليها ، فقدّم وقد وضعت القصة على رأسها - أي تزينت لعرسها - فقال ان لي حاجة فأدخلوني ، ففعلوا فوقع عليها وبات عندها ، ثم غدا إلى الأمير بكتاب عمر ، فعرفوا أنه جاء بأمر مستقيم<sup>(٢)</sup> .

وفي رواية عن مالك قال : بلغني أن عمر قال في الذي يطلق امرأته وهو غائب ثم يراجعها ولا يبلغها مراجعته ، وقد بلغها طلاقه ، انها ان تزوجت ولم يدخل بها زوجها الآخر أو دخل فلا سبيل إلى زوجها الأول عليها<sup>(٣)</sup> ، ولعل الرواية الأولى هي الأصح . وإن راجعها وتعتمد كتمان الرجعة عنها حتى انقضت عدتها فلا سبيل له عليها ، فعن النخعي عن عمر قال : إذا طلق امرأته وأعلمها طلاقها ، ثم راجعها فكتمها الرجعة حتى انقضت العدة ، فلا سبيل له عليها<sup>(٤)</sup> .

ب - وإذا كانت الرجعة تتم بالقول ، فلأن تتم بالفعل أولى ، فإذا أتى الرجل منها ما لا يحل له أن يأتيه إلا من زوجته ، كما اذا قبلها بشهوة أو وطئها أو نحو ذلك فهي

(١) مصنف عبد الرزاق ٣١٣/٦ وابن أبي شيبة

(٢) سنن سعيد بن منصور ٣/١/٣١٠ .

(٣) المحلى ٢٥٢/١ والمغني ٢٩٤/٧ المحلى ١٠/٢٥٤ .

(٤) المحلى ١٠/٢٥٣ .

(٢) آثار أبي يوسف برقم ٥٩٤ والموطأ ٢/٥٧٦

رجعة ، ولم نعثر على نص في ذلك عن عمر رضي الله عنه .

#### ٤ - متى ينتهي أمد الرجعة :

ينتهي أمد الرجعة باغتسال المرأة الحرة من الحيضة الثالثة ، ويحل له إرجاعها فيما دون ذلك ، قال عمر : من طلق امرأته فهو أحق برجعته ما لم تغتسل من حيضتها الثالثة<sup>(١)</sup> ؛ وعن علقمة عن عبد الله بن مسعود : أنه كان عند عمر بن الخطاب امرأة مع رجل ، فقالت : طلقني ثم تركني ، حتى إذا كنت في آخر ثلاث حيض ، وانقطع الدم ، وضعت غسلي ، ونزعت ثيابي ، ففرع الباب وقال : قد رجعتك ، فقال عمر لابن مسعود : ما تقول فيها ؟ فقال : أراه أحق بها ما دون أن تحل لها الصلاة ، فقال عمر : نعم ما رأيت ، وأنا أرى ذلك<sup>(٢)</sup> .

#### رجم :

الرجم بالحجارة هو عقوبة الزاني المحصن ( ر : زنى / ٥ أ ) .

#### رَحِم :

##### ١ - تعريف :

الرحم هو القرابة التي سببها الولادة .

##### ٢ - أنواعه :

الرحم على نوعين :

أ - رحم محرم : وهم أصل الميت وإن علا ، كالآباء والأجداد ، وفرعه وإن نزل ، كالأولاد وأولادهم ، وفرع أبيه وإن نزل كالأخوة وأولادهم ، وفرع جده الطبقة

(١) ابن أبي شيبة ١ / ٢٥١ ب وعبد الرزاق ٦ / (٢) المحلى ١٠ / ٢٥٨ وآثار أبي يوسف برقم ٣١٥ والمحلى ١٠ / ٢٥٩ . ٦١١



الأولى فقط ، وهم الأعمام والعمات والأخوال والخالات ، دون أولادهم جميعاً .

ب - رحم غير محرم : وهم من عدا من ذكرناهم من الأقرباء ، كأبناء الأعمام .

### ٣ - صلة الرحم :

كان عمر رضي الله عنه يعتبر صلة من وَصَلْنَا من الأرحام أمراً بديهياً ، لأن من واجب الانسان أن يبر من يبره ، ولكن الثواب العظيم في أن نصل من أرحامنا من قطعنا ، فكان يقول : ليس الوصل أن تصل من وصلك ، ذلك القصاص ، ولكن الوصل أن تصل من قطعك<sup>(١)</sup> .

٤ - الرحم ( القرابة ) من أسباب الإرث ( ر : إرث / ٢ أ ) وإرث ذوي الأرحام ( ر : إرث / ١٣ ) .

- ما يحرم نكاحه بسبب الرحم ( ر : نكاح / ١٤ أ ) .
- النفقة على الأرحام ( ر : نفقة / ٢ ) .
- ولاية الرحم في النكاح ( ر : نكاح / ٢٤ أ ب ) والحضانة ( ر : حضانة / ٢ ) .
- دخول المحرم على المرأة المحرمة وخلوته بها ( ر : حجاب / ٢ ب ) والاستئذان لذلك ( ر : استئذان / ١ ) .
- عتق ذوي الأرحام يملك بعضهم بعضاً ( ر : رق / ٥ ب ٢ ) .
- جنابة الأب على ابنه ( ر : جنابة / ٣ ب ٣ ) .
- شهادة الرحم لرحمه ( ر : شهادة / ٢ هـ ) .
- الرجوع بالهبة لذي الرحم ( ر : هبة / ٤ ج ١ ) .

(١) عبد الرزاق ١٠ / ٤٣٨ و ١١ / ١٧١ .

## ردّ :

الرد في الميراث ( ر : إرث / ١٠ ) .

## ردّة :

سنعرض بحث الردّة في النقاط التالية :

١ - تعريف ، ٢ - ما يكفر به المسلم ، ٣ - استتابة المرتد ، ٤ - عقوبة المرتد .

## ١ - تعريف :

الردة هي إتيان الإنسان ما يخرج به عن الإسلام قولاً أو اعتقاداً .

## ٢ - ما يكفر به المسلم :

— يكفر المسلم بانتقاص مقام الله تعالى أو رسل الله ، كسب الله أو سب أحد رسله تعالى .

— كما يكفر بالاستكبار عن تطبيق حكم من أحكام الاسلام الثابتة قطعاً ، ولذلك اعتبر المستكبرون عن دفع الزكاة في عهد أبي بكر مرتدين ، جرد لهم أبو بكر السيف ، ووافقه عمر<sup>(١)</sup> .

— ويكفر من شرع في الدين ما لم يأذن به الله ، فقد روى ابن أبي شيبة قال : شرب قوم من أهل الشام الخمر ، وعليهم يزيد بن أبي سفيان ، وقالوا : هي لنا حلال ، وتأولوا هذه الآية : ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ﴾ قال ، وكتب فيهم إلى عمر فكتب عمر : أن ابعث بهم إليّ قبل أن يفسدوا من قبلك ، فلما قدموا على عمر ، استشار فيهم الناس ، فقالوا : يا أمير المؤمنين ،

الزكاة برقم ١٥٥٦ وعبد الرزاق ٦ / ٦٧ والبيهقي ٤ / ١١٤ .

(١) انظر صحيح البخاري في الزكاة باب وجوب الزكاة ، وصحيح مسلم في الايمان برقم ٣٠ والترمذي في الايمان برقم ٢٦١٠ وأبوداود في

نرى أنهم قد كذبوا على الله ، وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله فاضرب رقابهم ، وعليّ ساكت ، فقال : ما تقول يا أبا الحسن فيهم ؟ قال : أرى أن تستيبيهم ، فإن تابوا جلدتهم ثمانين لشربهم الخمر ، وإن لم يتوبوا ضربت أعناقهم ، فقد كذبوا على الله ، وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله ، فاستتابهم فتابوا ، فضربهم ثمانين ثمانين<sup>(١)</sup> .

### ٣ - استتابة المرتد :

اتفقت الرواية عن عمر رضي الله عنه أن المرتد يستتاب ، ولكن اختلفت الرواية عنه في مدة الاستتابة .

— ففي رواية انه يستتاب أبداً ولا يقتل ، قال أنس بن مالك : بعثني أبو موسى الأشعري بفتح تستر إلى عمر ، فسألني عمر ، وكان ستة نفر من بني بكر بن وائل قد ارتدوا عن الإسلام ، ولحقوا بالمشركين ، فقال : ما فعل النفر من بكر بن وائل ؟ قال : فأخذت في حديث آخر لأشغله عنهم ، فقال : ما فعل النفر من بكر بن وائل ؟ قلت : يا أمير المؤمنين ، قوم ارتدوا عن الإسلام ولحقوا بالمشركين ، ما سبيلهم إلا القتل ، فقال عمر : لأن أكون أخذتهم سلماً أحب إليّ مما طلعت عليه الشمس من صفراء أو بيضاء ، قال ، قلت : يا أمير المؤمنين ما كنت صانعاً بهم لو أخذتهم ؟ قال : كنت عارضاً عليهم الباب الذي خرجوا منه أن يدخلوا فيه ، فإن فعلوا ذلك قبلت منهم ، وإلا استودعتهم السجن<sup>(٢)</sup> .

— وفي رواية ثانية : انه يستتاب ثلاثة أيام ، فقد قدم على عمر رجل من قبل أبي موسى ، فسأله عن الناس ، فأخبره ، قال : هل كان فيكم من مُغْرَبَةٍ خبر ؟ قال : نعم ، رجل كفر بعد إسلامه ، قال : فما فعلتم به ، قال : قربناه فضربنا عنقه ، قال : فهلا حسبتموه ثلاثاً وأطعمتموه كل يوم رغيفاً واستتبتموه ، لعله أن يتوب أو يراجع

(١) ابن أبي شيبة ٢ / ١٢٨ .

(٢) عبد الرزاق ١٠ / ١٦٥ وسنن البيهقي ٨ / ٢٠٧

والمحلى ١١ / ١٩١ و١٣٨ .



أمر الله ، اللهم إني لم أحضر ، ولم آمر ، ولم أرض إذ بلغني<sup>(١)</sup> .

— وفي رواية ثالثة انه يستتاب ثلاثاً دون أن يشترط أن يكون ذلك في ثلاثة أيام ، قال عمر : يستتاب المرتد ثلاثاً ، فإن تاب ترك وإن أبى قتل<sup>(٢)</sup> ؛ وقد كتب إلى عمر أن رجلاً كان يهودياً فأسلم ، ثم تَهَوَّدَ ، فكتب عمر : أن ادعه إلى الإسلام فإن أجاب فخل سبيله ، وإن أبى فادع بالخشبة فاضجعه عليها ثم ادعه ، فإن أبى فأوثقه ، وضع الحربة على قلبه ، ثم ادعه ، فإن رجع فخل سبيله ، وإن أبى فاقتله ، قال : ففعل ذلك حتى وضع الحربة على قلبه ، فأسلم ، فخل سبيله<sup>(٣)</sup> .

#### ٤ - عقوبة المرتد :

اختلفت الرواية عن عمر في عقوبة المرتد ان هو أصرّ على الكفر :

— ففي رواية انه يقتل : عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( من بدل دينه فاقتلوه )<sup>(٤)</sup> وقد دلت عليه الروايات المتقدمة عن عمر ؛ وروى عبد الرزاق ان ابن مسعود أخذ قوماً ارتدوا عن الإسلام من أهل العراق ، فكتب فيهم إلى عمر ، فكتب إليه : ان اعرض عليهم دين الحق ، وشهادة ان لا إله إلا الله ، فإن قبلوها فخل عنهم ، وإن لم يقبلوها فاقتلهم ، فقبلها بعضهم فتركه ، ولم يقبلها بعضهم فقتله<sup>(٥)</sup> ؛ وكتب عمرو بن العاص إلى عمر يسأله عن رجل أسلم ، ثم كفر ، ثم أسلم ، ثم كفر ، ففعل ذلك مراراً أيقبل منه الإسلام ؟ فكتب إليه عمر : اقبل منهم ما قبل الله منهم ، اعرض عليه الإسلام ، فإن قبل وإلا اضرب عنقه<sup>(٦)</sup> ، وحكى ابن قدامة اجماع الصحابة على ذلك ومنهم عمر<sup>(٧)</sup> .

(٤) أخرجه البخاري في استتابة المرتدين ، والترمذي في الحدود رقم ١٤٥٨ وأبو داود في الحدود برقم ٤٣٥١ والنسائي في تحريم الدم باب حكم المرتد .

(٥) عبد الرزاق ١٠ / ١٦٨ .

(٦) المطالب العالية ٢ / ١١٣ وقال رواه مسدد .

(٧) المغني ٨ / ١٢٣ .

(١) سنن البيهقي ٨ / ٢٠٧ والموطأ ٢ / ٧٣٧ وعبد الرزاق ١٠ / ١٦٥ والمحلى ١١ / ١٩١ وابن أبي شيبه ٢ / ١٣٧ وخراج أبي يوسف ٢١٤ والمغني ٨ / ١٢٥ .

(٢) ابن أبي شيبه ٢ / ١٣٧ والمغني ٨ / ١٢٤ .

(٣) خراج أبي يوسف ٢١٧ .

— ولا يجوز إحراق المرتد بالنار ، وقد أنكر عمر على خالد بن الوليد ذلك ( ر : تعزيز / ٢ م ١ ) .

— وفي رواية ثانية : ان المرتد يستتاب أبداً ، ويودع السجن ، وقد ورد هذا في خبر ارتداد نفر من بكر بن وائل المتقدم .

وقد فهم بعض العلماء من ذلك : انه لا يقتل أبداً ، ولكني أفهم من هذا : التروي في قتله ، وإعطائه أكبر مدة ممكنة للتوبة ، لأن عمر قال في هذا الخبر : « لأن أكون أخذتهم سلماً أحب إليّ مما طلعت عليه الشمس من صفراء أو بيضاء » وهذا لا يعني أنه لن يقتلهم إن أصروا على الكفر ، ولكنه يعني أنه يفضل العافية على غيرها ؛ أما قوله في الخبر : « فإن قبلوا الإسلام وإلا استودعتهم السجن » فلا يعني حبسهم أبداً حتى الموت ، ولكنه يعني - والله أعلم - ايداعهم السجن ، وعرض الإسلام عليهم أبداً حتى ييأس من عودتهم إلى الإسلام ، وعندئذ ينفذ حكم الله فيهم ، القتل .

## هـ - آثار الردة :

ويترتب على الردة الآثار التالية :

أ - حبوط العمل الصالح لقوله تعالى في سورة المائدة : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ وقوله في سورة الأنعام : ﴿ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

ب - إقامة حد الردة ( ر : ردة / ٤ ) .

ج - الفرقة بين الزوجين ( ر : طلاق / ١٢ ب ) .

د - عدم انقطاع التوارث ( ر : إرث / ٤ أ ) .

## رسول :

أمان الرسول حتى يبلغ رسالته ( أمان / ٣ ب ٣ ) .

## رشوة :

## ١ - تعريف :

الرشوة هي ما يقدمه امرؤ لذي ولاية ليعطيه ما ليس له به حق .  
 وكان عمر يعتبر الهدية للحاكم رشوة ، فكتب يقول لا تقبلوا الهدى فإنها رشوة<sup>(١)</sup> ؛ وأهدى رجل من عمال عمر نمرقين لامرأة عمر ، فدخل عمر ، فرآهما ، فقال : من أين لك هاتين ؟ اشتريتيهما ؟ أخبريني . . . لا تكذبي . . . فقالت : بعث بهما إليّ فلان ، فقال : قاتل الله فلاناً ، إذا أراد حاجة فلم يستطعها من قبلي ، أتاني من قبل أهلي ، فاجتذبهما اجتذاباً شديداً من تحت من كان عليهما جالساً ، فخرج يحملهما ، فتبعته جاريتها فقالت : إن صوفهما لنا ، ففتقهما ، وطرح إليهما الصوف وخرج بهما ، فأعطى إحداهما امرأة من المهاجرات ، وأعطى الأخرى امرأة من الأنصار<sup>(٢)</sup> ؛ وكان رجل يهدي إلى عمر كل سنة فخذ جزور ، فخاصم إلى عمر فقال : يا أمير المؤمنين اقض بيننا قضاء فصلاً كما يفصل الفخذ من الجزور ، فكتب عمر إلى عماله : « لا تقبلوا الهدية فإنها رشوة »<sup>(٣)</sup> .

وكان عمر يرى :

أ - لا يحل له قبض الهدية ، لأنها في حقيقتها رشوة .

ب - ان المال لا يعاد إلى الراشي ، ولا يحل للمرشي أخذه ، وإنما ينفق في سبيل

الله .

## ٢ - حكمها :

الرشوة حرام ، قال عمر : « بابان من السحت أكلها الناس : الرشاء ومهر الزانية »<sup>(٤)</sup> و ( ر : قضاء / ١ و ٩ ) .

(٤) كنز العمال برقم ١٤٤٩١ نقلاً عن مصنف ابن

أبي شيبة .

(١) سنن البيهقي ١٠ / ١٣٨ .

(٢) سنن البيهقي ١٠ / ١٣٨ .

(٣) كنز العمال برقم ١٤٦٨٨ .



## رضاع :

١ - كان عمر يرى أن اللبن له تأثير في صفات الإنسان ، ولذلك فإنه كان ينصح بأن يختار الولي لابنه المرضع التي جمعت الخلق والدين ، فكان يقول : اللبن يشبهه ، فلا تسق من يهودية ولا نصرانية ولا زانية<sup>(١)</sup> .

## ٢ - شرائط تحريم الرضاع :

لا يثبت التحريم بالرضاع إلا بتحقيق شرطين :

أ - أن تتم الرضاعة خلال الحولين الأولين من عمر الطفل ، قال عمر : « لا رضاع إلا في الحولين »<sup>(٢)</sup> وهي المدة التي يتم عندها الفصال غالباً ، وبها تتعلق كل أحكام الرضاع ، ولذلك قال عمر : « لا رضاع بعد الفصال »<sup>(٣)</sup> ؛ وعلى هذا فلو تم الرضاع بعد الحولين فلا يثبت التحريم بهذا الرضاع ، فعن عبد الله بن دينار انه سمع ابن عمر وقد سأله رجل عن رضاع الكبير فقال له ابن عمر ، قال عمر : إنما الرضاعة رضاعة الصغير<sup>(٤)</sup> ؛ وأتى أعرابي عمر فقال : ان امرأتي قالت : خفف عني لبني ، فقال : أخشى أن يحرّمك عليّ ، فقالت لا ؛ فخفف عنها ، ولم يدخل بطنه ، وقد وجد حلاوته في حلقه ، فقالت : إعرف قد حرمتُ عليك ، قال عمر : هي امرأتك فاضربها<sup>(٥)</sup> ؛ وإنما لم يثبت عمر التحريم بذلك لأمرين :

الأول : ان الرضاع كان بعد الحولين .

والثاني : ان اللبن لم يدخل بطن الراضع .

وأرضعت امرأة جاريةً لزوجها لتحرمها عليه ، فأثنى عمر ، فذكر ذلك

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ٢٢٢ ب .

(٤) المحلى ١٠ / ١٧ .

(٥) عبد الرزاق ٧ / ٤٦٢ .

(١) المغني ٧ / ٥٦٢ .

(٢) سنن البيهقي ٧ / ٤٦٢ والاعتبار ١٨٧ والمغني

٧ / ٥٤٢ .

له ، فقال : عزمت عليك لما رجعت فأوجعت ظهر امرأتك ، وواقعت جاريته<sup>(١)</sup> .

فقول عمر له : وواقعت جاريته ، يدل على أن هذه الجارية كانت كبيرة تحتمل الوقاع ، ويفسر هذا ما جاء في رواية أخرى بلفظ « ان امرأتي أرضعت سريتي لتحرمها عليّ » فقوله : « سريتي » يعني انها كانت كبيرة ، وقد تسرى بها عمر ، وما صرحت به رواية ثالثة : قال الرجل : كانت لي وليدة وكنت أطؤها .

ب - أن لا يكون الرضاع مصّة ولا مصتان ، ولكن أن يفتق الأمعاء ويخصب الجسم ، فقد كتب سفيان بن عبد الله إلى عمر يسأله : ما يحرم من الرضاع ؟ فكتب إليه : انه لا يحرم منه الضرار والعفافة والملجة .

والضرار : ان ترضع المرأة الولدين كي تحرم بينهما .  
والعفافة : الشيء اليسير الذي يبقى في الثدي .  
والملجة : اختلاس المرأة ولد غيرها فتلقمه ثديها<sup>(٢)</sup> .

وأتي عمر بـ غلام وجارية أرادوا أن يناكحوا بينهما ، قد علموا أن امرأة أرضعت أحدهما ، فقال لها عمر : كيف أرضعت الآخر ؟ قالت : مررت به وهو يبكي ، فأرضعته ، أو قالت : فأمصصته ، فقال عمر : ناكحوا بينهما ، فإنما الرضاعة الخصابة<sup>(٣)</sup> .

ج - أن لا يكون الرضاع بقصد التحريم ، وقد مر في الفقرة السابقة قول عمر : ( انه لا يحرم من الرضاع الضرار ) .

### ٣ - ثبوت الرضاع :

يثبت الرضاع بالشهادة ، ويفرق بين الزوجين بها ، ويشترط أن يشهد بذلك

(١) عبد الرزاق ٧ / ٤٦٢ والموطأ ٢ / ٦٠٦ . (٣) المحلى ١٠ / ١١ وعبد الرزاق ٧ / ٤٧٠ .

(٢) المحلى ١٠ / ١١ وعبد الرزاق ٧ / ٤٧١ .

رجلان عدلان أو رجل وامرأتان ، فإن شهد بذلك امرأة واحدة لم تقبل شهادتها ، فقد أتى عمر رجل وامرأته ، وجاءت امرأة فقالت : إني أرضعتكما ، فأبى عمر أن يأخذ بقولها ، وقال : دونك امرأتك ، وفي رواية أخرى قال : لا ، حتى يشهد رجلان ، أو رجل وامرأتان<sup>(١)</sup> وقد علل عمر سبب رده شهادة امرأة واحدة في الرضاع مع انه يقبل شهادة امرأة واحدة فيما يتعلق بأمور النساء : بأنه لو فتحنا هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين رجل وامرأته إلا فعلت<sup>(٢)</sup> .

## رق :

سنعرض بحث الرق في النقاط التالية :

١ - القن ، ٢ - المدبر ، ٣ - المكاتب ، ٤ - أم الولد ، ٥ - العتق ، ٦ - أحكام الرقيق .

الرقيق على أنواع ، فهو إما أن يكون قنّاً ، أو مدبراً ، أو مكاتباً ، أو أم ولد .

### ١ - القن :

نعني بالقن ، العبد الخالص العبودية ، فهو ليس مكاتباً ولا مدبراً ، ولا معتق البعض ، ولا أم ولد . والعبد القن أصله أسير حرب أو سبي ضرب الإمام عليه الرق ( ر : أسر / ٢ ) أو ولد من كانت أمه رقيقة ، فقد قضى عمر بولد الأمة رقيقاً لسيد أمهم<sup>(٣)</sup> .

### ٢ - المدبر :

أ - تعريف : المدبر هو الذي يقول له مالكة : أنت حر بعد وفاتي .

ب - والمدبر عبد ، يتحرر بموت سيده عند عمر رضي الله عنه ، وإذا كان كذلك فإن المدبر إذا كان أمة فإنه يحق لسيدها أن يطأها لأنها لم تعتق بعد ، وقد اعتق

(١) سنن البيهقي ٧ / ٤٦٣ وعبد الرزاق ٧ / ٤٨٤ (٢) المحلى ٩ / ٤٠٠  
 و٨ / ٣٣٢ وابن أبي شيبة ١ / ٢١٤ والمحلى (٣) المحلى ٩ / ١٢٦ .  
 ٩ / ٤٠٠ والمغني ٧ / ٥٥٩ .



عمر وليدة له عن دبر ، ثم وطئها بعد ذلك سبع سنين ثم اعتقها وهي حبلى <sup>(١)</sup> .

ولكن الزهري خَرَجَ على قول عمر لعبد الله بن مسعود : « لا تقربها وفيها شرط لأحد » انه لا يجوز لرجل أن يطاء مدبرته ، فعن معمر عن الزهري ان عمر كان يكره أن يطاء الرجل مدبرته ، قال معمر : فقلت له : لم تكرهه ؟ فقال : لقول عمر : لا تقربها وفيها شرط لأحد <sup>(٢)</sup> ، ولكن فعل عمر يخالف ما ذهب إليه الزهري من التخريج .

وإذا تقرر معنا أن المدبر عبد ، فليسيده أن يبيعه ، ويصح بيعه له ، ولكننا لم نعثر على نص في ذلك عن عمر رضي الله عنه <sup>(٣)</sup> .

جـ - أما ولد المدبرة فإنهم يتبعون أمهم ، ويعتقون بعقها ، بهذا قال عمر وغيره ، ولا يعرف لهم في الصحابة مخالف .

### ٣ - المكاتب :

أ - تعريف : الكتابة هي : اعتاق رقيق على مال يؤديه إليه .

ب - وجوبها اذا طلبها العبد :

(١) كان عمر يرى أن على السيد أن يكاتب عبده إذا طلب الكتابة ، فقد سأل سيرين - والد محمد بن سيرين - أنس بن مالك أن يكاتبه فأبى عليه ، فأخبر سيرين عمرَ بذلك ، فرفع عمر الدرة على أنس وقرأ : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ ، فكاتبه أنس <sup>(٤)</sup> ، قال ابن حزم ، أجبر عمر سادات العبيد على كتابتهم بالضرب إذا طلب العبد ذلك <sup>(٥)</sup> .

والمغني ٩ / ٤١١ والمحلى ٩ / ٢٢٣

والبخاري تعليقا في العتق باب المكاتب

ونجومه .

(٥) المحلى ٨ / ٨١ .

(١) عبد الرزاق ٩ / ١٤٨ .

(٢) المحلى ٩ / ٣٧ .

(٣) المغني ٩ / ٣٩٨ .

(٤) عبد الرزاق ٨ / ٣٧٢ وسنن البيهقي ١٠ / ٣١٩

(٢) ولا يشترط أن يملك العبد المال أو يحسن صنعة حتى ي كاتبه سيده ، بل تجوز الكتابة ولو لم يقدر العبد سداد نجومها إلا من مسألة الناس ، فقد وجد في خزانة حمص كتاب من عمر إلى عمير بن سعد الأنصاري ، وكان عاملاً لعمر ، فإذا فيه : أما بعد ، إنه مُرٌّ من قبلك من المسلمين أن يكاتبوا أرقاءهم على مسألة الناس<sup>(١)</sup> .

### ج - بدل الكتابة :

(١) يشترط في بدل الكتابة أن يكون مالاً أو ما يقوم بمال ، وقد اعتق عمر كل من صلى من سبي العرب ، فبت عتقهم ، وشرط عليهم : انكم تخدمون الخليفة من بعدي ثلاث سنين ، وشرط لهم : أن يصحبكم بمثل ما كنت أصحبكم به<sup>(٢)</sup> .

(٢) الشرط في بدل الكتابة : ان شرط السيد شرطاً معيناً في بدل الكتابة كان له شرطه ، فقد كاتب رجل غلامه على عشرة آلاف درهم ، وعلى غلام يصنع مثل صناعته ، قال : فأدى الغلام المال على نجومه التي كاتب عليها ، ولم يجد غلاماً يصنع مثل صناعته ، فخاصمه إلى عمر ، فقال عمر : اعطه غلاماً يصنع مثل صناعتك ، قال : لا أجده ، قال : التمسه ، قال : قد التمسته فلم أجده ، قال فرده إلى الرق<sup>(٣)</sup> .

(٣) إعانة السيد مكاتبه ببدل الكتابة : كان من رأي عمر أن على السيد أن يعين مكاتبه بشيء من بدل الكتابة ، لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ، وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ يعني إعانة السيد مكاتبه ببدل الكتابة ؛ وكان عمر يرى أن هذه الإعانة بأن يحط السيد عن مكاتبه شيئاً من أول نجومه ، مبادرة إلى الخير ، خوفاً ألا

(١) عبد الرزاق ٨ / ٣٧٤ وسنن البيهقي ١٠ / ٣٢٠ (٢) المحلى ٩ / ١٨٥ وعبد الرزاق ٨ / ٣٨١ وتفسير القرطبي ١٢ / ٢٤٦ .  
(٣) عبد الرزاق ٨ / ٤١٨ .

يدرك آخرها<sup>(١)</sup> فقد كاتب عمر عبداً له يكنى بأبي أمية فجاء بنجمه حين حل فقال : اذهب فاستعن به في مكاتبك ، فقال : يا أمير المؤمنين : لو تركته حتى يكون آخر نجم ، فقال : إني أخاف ألا أدرك ذلك ، ثم قرأ : ﴿ وَآتَوْهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ وفي رواية أن عمر استقرض لأبي أمية مائتين من حفصة رضي الله عنها إلى عطائه ، فأعانه بها ، فقال له : يا أمير المؤمنين لو تركتها إلى آخر نجم ، فقال : إني أخاف ألا أدرك ذلك<sup>(٣)</sup> .

(٤) تعجيل بدل الكتابة : إذا كاتب الرجل عبده على نجوم يؤديها إليه في أوقات معينة ، فأحب العبد أن يعجل بوفاء هذه النجوم قبل مواعيدها ، ورفض السيد قبولها إلا في مواعيدها ، رجاء أن يموت المكاتب فيرثه ، أجبر على قبولها ، وعق المكاتب ، وقد قضى عمر بذلك في حوادث عدة نذكر منها :

عن سيرين قال : كاتبني أنس بن مالك على عشرين ألف درهم ، فكنت فيمن فتح تستر ، فاشتريت رثة ، فربحت فيها ، فأتيت أنس بن مالك بكتابته ، فأبى أن يقبلها مني إلا نجوماً ، فأتيت عمر فذكرت ذلك له ، فقال : أراد أنس الميراث ، وكتب إلى أنس أن اقبلها من الرجل ، فقبلها<sup>(٤)</sup> ؛ وعن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه قال : اشترتني امرأة من بني ليس ، بسوق ذي المجاز بسبعمائة درهم ، ثم قدمت المدينة ، فكاتبني على أربعين ألف درهم ، فأديت لها عامة ذلك ، قال : ثم حملت ما بقي إليها ، فقلت لها : هذا مالك فاقبضيه ، قالت : لا والله حتى آخذه منك شهراً بشهر ، وسنة بسنة ، فخرجت به إلى عمر فذكرت ذلك له ، فقال عمر : ادفعه إلى بيت مال المسلمين ، ثم بعث إليها فقال : هذا مالك في بيت المال ، وقد عتق أبو سعيد ، فإن شئت فخذني شهراً بشهر ، وسنة بسنة ، قال ، فأرسلت

(٣) عبد الرزاق ٨ / ٣٧٦ وسنن البيهقي ١٠ / ٣٣٠

والمحلى ٩ / ٢٤٧ .

(٤) سنن البيهقي ١٠ / ٣٣٤ والمحلى ٩ / ٢٤٥ .

(١) تفسير القرطبي ٢ / ٢٥٢ .

(٢) تفسير ابن كثير ٣ / ٢٨٨ وسنن البيهقي

١٠ / ٣٢٥ والمحلى ٩ / ٢٤٧ .



فأخذته<sup>(١)</sup> ؛ وكاتب رجل غلاماً على أواق سماها ، ونجمها عليه نجوماً ، فأتاه العبد بماله كله ، فأبى أن يقبله إلا على نجومه ، رجاء أن يرثه ، فأتى عمر فأخبره ، فأرسل إلى سيده ، فأبى أن يأخذها ، فقال عمر : خذها يا يرفاً ، فاطرحه في بيت المال ، واعطه نجومه ، وقال للعبد : اذهب قد عتقت ، فلما رأى ذلك سيد العبد قبل المال<sup>(٢)</sup> .

٥) وضع شيء من بدل الكتابة بشرط التعجيل : كان عمر لا يجيز ان يقابل الزمن بشيء من المال ، ولذلك كره أن يحط السيد عن عبده شيئاً من بدل الكتابة بشرط أن يعجل له بدفع باقيه ، ويعتبر ذلك باباً من أبواب الربا ، وقد نهى عن بيع العين بالدين ( ر : دين / ٥ ب ) .

د - متى يعتق المكاتب : بين أيدينا روايتان عن عمر في ذلك .

الرواية الأولى تذهب إلى أن المكاتب لا يعتق حتى يؤدي آخر ما عليه من بدل الكتابة ، قال عمر : المكاتب عبد ما بقي عليه درهم<sup>(٣)</sup> ، وقد رأينا في (رق / ٣ ج ٢) كيف أنه إذا كان جزء من بدل الكتاب موصوف بوصف خاص ، فتوفر ذلك الجزء بغير هذا الوصف ، لا يقبل ، ويبقى المكاتب رقيقاً ، وعلى هذا ، فإنه إذا أدى المكاتب بعض كتابته ومات ، وله ولد أحرار ، وله مال أكثر مما بقي عليه من بدل الكتابة ، فماله كله لسيده ، وليس لولده شيء ، لأن أباهم ما زال عبداً ، قال عمر : إذا مات المكاتب وترك مالاً فهو لمواليه وليس لورثته شيء<sup>(٤)</sup> ؛ وعن معبد الجهني قال : قضى عمر في المكاتب يموت وله ولد أحرار وله مال أكثر مما بقي عليه أن ماله كله لسيده<sup>(٥)</sup> .

والرواية الثانية ، أن المكاتب إذا أدى نصف بدل الكتابة فقد عتق ، ولا رق عليه ، فقد روى القاسم بن عبد الرحمن عن جابر بن سَمُرة ان عمر قال :

وتفسير القرطبي ١٢ / ٢٤٨ .

(١) سنن البيهقي ١٠ / ٣٣٤ .

(٢) سنن البيهقي ١٠ / ٣٣٢ والمغني ٩ / ٤٣٠ .

(٣) عبد الرزاق ٨ / ٤٠٤ والمغني ٩ / ٤٢٧ .

(٤) المحلى ٩ / ٢٣٨ وعبد الرزاق ٨ / ٣٩٣ .

(٥) سنن البيهقي ١٠ / ٣٢٥ والمغني ٦ / ٢٦٧ .

إذا أدى المكاتب النصف فلا رق عليه<sup>(١)</sup> ؛ وفي رواية إذا أدى المكاتب الشطر فلا رق عليه<sup>(٢)</sup> ، والمراد بالشطر هنا : النصف .

ومن النظر في هاتين الروایتين نجد :

(١) ان الرواية الأولى أقوى سنداً ، قال القرطبي في تفسيره : الإسناد عن عمر بأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ، خير من إسناد : إذا أدى الشطر فلا رق عليه ، قاله أبو عمر - يعني ابن عبد البر<sup>(٣)</sup> - .

أقول : لأن الرواية الثانية من رواية القاسم بن عبد الرحمن عن جابر بن سمره ، ولا يثبت سماع القاسم من جابر .

(٢) ان الرواية الأولى تنسجم مع البناء الفقهي لفقه عمر ، فهورضي الله عنه رد عبداً في الرق بعد أن سدد جميع نجومه البالغة عشرة آلاف درهم وعبداً ، إلا أن العبد لم تتوفر فيه شرط الصنعة التي يجيدها هو كما تقدم ؛ وهورضي الله عنه قال بأنه لا زكاة في مال المكاتب حتى يعتق ، وما ذلك إلا لأنه عبد ( ر : زكاة / ٣ ب ) ؛ وإضافة إلى ذلك فإن عمر اعتبر غاية الذين لا يقبلون تعجيل النجوم الباقية من بدل الكتابة انهم يطمعون بأن يرثوا العبد المكاتب ، وهذا يعني : انه إن توفي وعليه شيء من بدل الكتابة ، توفي وهو عبد ، وإرثه لسيده . و ( ر : إرث / ٤ ب ) .

هـ - الجناية على المكاتب : جناية المكاتب والجناية عليه هي جناية عبد ( ر : جناية / ٢ هـ ) و ( جناية / ٣ ب ١ ) .

و - بيع المكاتب : طالما أن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ، فإنه يجوز بيعه وتنقضي الكتابة بذلك .

ز - شهادة المكاتب شهادة عبد ( ر : شهادة / ١ ج ٣ ) .

(١) سنن البيهقي ١٠ / ٣٢٥ والمغني ٦ / ٣٦٨ (٢) عبد الرزاق ٨ / ٤١٠ و ٣٤٥  
 (٣) تفسير القرطبي ١٢ / ٢٤٨ والمحلّى ٩ / ٣٣ و ٢٢٩ .

ح - زكاة مال المكاتب ( ر : زكاة / ٣ ب ) .

#### ٤ - أم الولد :

أ - تعريف : أم الولد هي أمة تسرى بها سيدها فولدت له ولداً .

ب - تحررها بولادتها : تعتبر أم الولد حرة بمجرد ولادتها من سيدها ، سواء كان ما ولدته حياً أو ميتاً ، نفخت فيه الروح أو لم تنفخ ، طالما هو قد بدت عليه سيما الانسان بالتخلق ، قال عمر : الأمة يعتقها ولدها وإن كان سقطاً<sup>(١)</sup> .

ج - بيعها : وكان أبو بكر رضي الله عنه يسمح ببيع أمهات الأولاد ، وكذلك كان عمر في صدر إمارته ، ولكنه ما لبث أن انتبه إلى أمر ، وهو أن ولد أم الولد حر ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرية أمه ، لأن الولد يتبع أمه في الحرية ، فقال : كيف تباع وولدها حر !! فحرم بيعها<sup>(٢)</sup> ونهى عن بيع أمهات الأولاد<sup>(٣)</sup> ورد كل أم ولد بيعت من قبل ، حتى ردهن حبالى من تستر<sup>(٤)</sup> ، وكان ينادي على المنبر : إن بيع أمهات الأولاد حرام ، إذا ولدت الأمة لسيدها فليس عليها رق بعده<sup>(٥)</sup> . وكان الذي نبه عمر إلى هذا حادثة جرت وهي : ان رجلاً من بني فهر مات وله أولاد من قهيره - يعني : زوجته - و غلام من أم ولد ، فأقاموها عليه - أي : قوموا أم الولد على ابنها - قيمة شحطوا عليه فيها - أي جاروا - لجمالها أو لمال ذكر لها ، فأخذ الغلام أمه ، وبلغ ذلك عمر فأرسل إلى الغلام فسأله ؟ فقال : يا أمير المؤمنين خيروني بين أن يؤدوني في أمي وبين أن يخرجوني من ميراث أبي ، فاخترت احرار امي وعلى ان الله رازقي ، فقال عمر : أوقد فعلت ؟ ما هذا أردت ، فقام على المنبر فخطب الناس فقال : أما بعد أيها الناس قد كان مني في أمهات الأولاد ما كان وقد ركب الناس فيهن الحرام ، فأما أمة ولدت من سيدها فلا تباع ولا توهب<sup>(٦)</sup>

(١) عبد الرزاق ٧ / ٢٩٥ وسنن البيهقي ١٠ / ٣٤٦ (٤) المحلى ٩ / ٢١٧ .

والمغني ٩ / ٥٤٠ . (٥) آثار أبي يوسف برقم ٨٧٢ .

(٢) عبد الرزاق ٧ / ٣٨٧ والمحلى ٩ / ٢١٨ . (٦) تاريخ المدينة المنورة ٢ / ٧٢٦ .

(٣) المجموع ٩ / ٢٦٤ وسنن البيهقي ١٠ / ٣٤٢ .



وإذا كان لا يجوز بيعها فلا يجوز التصرف فيها بما ينقل الملكية ، كالهبة ونحوها ، ولا بما يراد للبيع كالرهن ، ولا تورث ، وتنطلق حرة بموت سيدها<sup>(١)</sup> قال عمر : أي وليدة ولدت من سيدها فإنه لا يبيعها ولا يهبها ولا يورثها ، وهو يستمتع بها ، فإذا مات فهي حرة<sup>(٢)</sup> وفي رواية أخرى عن عمر : أن أم الولد إن أسلمت وعفّت وحصنت فإن ولدها يُعتقها ، وإن فجرت وكفرت رقت<sup>(٣)</sup> .

## ٥ - العتق :

أ - تعريف : العتق هو تحرير الرقيق .

ب - ما يحل به العتق : يحصل العتق بأحد أربعة أمور :

(١) بالقول : كما إذا قال لعبده أنت حر ، فإنه يعتق ، سواء قالها جاداً أو هازلاً ، لأن العتق يلزم باللفظ ، قال عمر : أربع جائزات إذا تكلم بهن : الطلاق والنكاح والعتاق والنذر<sup>(٤)</sup> ؛ وقال : ثلاث اللاعب فيهن والجداد سواء ، الطلاق والصدقة والعتاق<sup>(٥)</sup> ؛ ومن ذلك العتق في الكفارات ( ر : كفارة / ٣ أ ) .

— ويجوز له أن يعتق أمته أو عبده على شرط أن يخدمه بعد العتق<sup>(٦)</sup> .

(٢) الملك : فإذا ملك الرجل ذا محرم ، كابنه ، وأبيه ، وأخيه ، عتق عليه بملكه إياه ، قال عمر : من ملك ذا محرم فهو حر<sup>(٧)</sup> .

(٣) الاستيلاد : لأن الأمة إذا ولدت من سيدها أصبحت أم ولد وعتقت ( ر : رق / ٤ ) .

(١) ر : المغني ٩ / ٥٣١ .

(٢) الموطأ ٢ / ٧٧٦ والمجموع ٩ / ٢٦٤ وعبد

(٣) الرزاق ٧ / ٢٩٢ والمغني ٩ / ٥٤٢ و ٥٣١ .

(٤) عبد الرزاق ٧ / ٢٩٢ والمحلى ٩ / ٢١٩

والمغني ٩ / ٥٤٢ .

(٥) المغني ٦ / ٥٣٥ .

(٦) عبد الرزاق ٩ / ١٨٤ وسنن البيهقي ١٠ / ٢٨٩

والمحلى ٩ / ٤٠ و ٩ / ٢٠١ وتفسير القرطبي

٣ / ٦ والمغني ٩ / ٣٥٥ وآثار أبي يوسف برقم

٧٥٤ .

(٤) الاضرار : كان عمر يعتق العبد الذي عاقبه سيده عقوبة خارجة عن حدود الشرع ، أو أضرب به ضرراً فاحشاً لا يحتمل ، فقد جاءت جارية إلى عمر فقالت : إن سيدي اتهمني وأقعدني على النار حتى احترق فرجي ، فقال لها عمر : هل رأى ذلك منك ؟ قالت : لا ، قال : فهل اعترفت له بشيء ؟ قالت : لا ، فقال عمر : عليّ به ، فلما رأى الرجل ، قال : أتعذب بعذاب الله ؟ قال : يا أمير المؤمنين اتهمتها في نفسها ، قال : رأيت ذلك عليها ؟ قال الرجل : لا ، قال : فاعترفت لك بشيء ؟ فقال : لا ، قال : والذي نفسي بيده لو لم أسمع رسول الله يقول : ( لا يُقَادُ مملوكٌ من مالكة ، ولا ولد من والده ) لأخذتها منك ، فبرزه وضربه مائة سوط ، وقال للجارية : اذهبي فأنت حرة لوجه الله ، أنت مولاة الله ورسوله<sup>(١)</sup> .

#### جـ - العتيق :

(١) يجوز للرجل أن يعتق عبده مسلماً كان العبد أو غير مسلم ، وقد اعتق عمر رضي الله عنه مملوكه «وسق» وكان «وسق» غير مسلم ، وفي مصنف ابن أبي شيبة ان عمر أعتق يهودياً أو نصرانياً<sup>(٢)</sup> .

(٢) عتق جزء من عبد : وإن أعتق جزءاً من عبد ، سرى العتق إلى كله ، فيعتق كله<sup>(٣)</sup> . فقد جاء رجل إلى عمر في عرفة فقال : إني اعتقت شقصاً من غلامي هذا ؟ قال : عتق كله ليس لله شريك<sup>(٤)</sup> ؛ وعلى هذا فإنه إذا أعتق أحد الشركاء حصته من العبد المشترك فإن العتق يسري فيعتق كله ، ويضمن لشريكه قيمة حصته من العبد العتيق ، فقد كان عبد بين رجلين فاعتق أحدهما نصيبه ، فركب شريكه إلى عمر فكتب : أن يقوم أعلى قيمة<sup>(٥)</sup> ؛ وقال لرجل له نصيب في عبد : لا تفسد على أصحابك فتضمن<sup>(٦)</sup> .

(١) سنن البيهقي ٦ / ٣٦ وعبد الرزاق ٩ / ٤٣٨ (٤) سنن البيهقي ١ / ٢٧٤ .

(٥) سنن البيهقي ١٠ / ٢٧٦ .

(٦) عبد الرزاق ٩ / ١٥٥ .

والموطأ ٢ / ٧٧٦ .

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ١٦٠ ب .

(٣) المغني ٩ / ٣٤٤ .

— وإذا كان شريك المعتق صغيراً ، ينتظر به حتى يبلغ ، فإن شاء أعتق نصيبه وإن شاء أخذ من شريكه قيمة حصته من العبد الذي أعتقه ، قال عبد الرحمن بن يزيد : كان بيني وبين الأسود وأمنا غلام قد شهد القادسية ، وأبلى فيها ، فأرادوا عتقه ، وكنت صغيراً ، فذكر الأسود ذلك لعمر فقال عمر : اعتقوا أنتم ، ويكون عبد الرحمن على نصيبه حتى يرغب في مثل ما رغبتم فيه أو يأخذ نصيبه<sup>(١)</sup> ، أي يأخذ قيمة نصيبه من العبد العتيق .

(٣) عتق ولد الزنا : اختلفت الرواية عن عمر في عتق ولد الزنا :

ففي رواية أنه قال : لأن أحمل على نعلين في سبيل الله أحب إلي من أن أعتق ولد زنا<sup>(٢)</sup> .

وفي رواية أخرى أنه قال : اعتقوا أولاد الزنا وأحسنوا إليهم<sup>(٣)</sup> . ولعله يصح لنا أن نحمل الرواية الأولى على العتق في الواجبات كالكفارات . والرواية الثانية على عتق القرية - والله أعلم - وهو ما ذهب إليه جماعة من التابعين<sup>(٤)</sup> .

(٤) ثبوت خيار العتق للأمة المتزوجة في امضاء زوجها أو نقضه ( ر : خيار / ٤ ) .

د - المعتق : يشترط في المعتق أن تتوفر فيه أهلية التبرع ( ر : تبرع ) . وعلى هذا فإنه ان اعتق رقيقه في مرض موته فإن عتقه لا ينفذ إلا من الثلث كما إذا وهب في مرض موته . قال عمر : ما أعتق الرجل من رقيقه في مرضه فهو وصية<sup>(٥)</sup> .

(١) عبد الرزاق ٩ / ١٥٥ وسنن البيهقي ١٠ / ٢٧٨  
والمحلى ٩ / ١٩١ وآثار أبي يوسف برقم ٧٥٧  
(٢) ابن أبي شيبة ١ / ١٦٠ ب وعبد الرزاق ٩ / ١٨١ وسنن البيهقي ١٠ / ٥٩ .  
(٣) عبد الرزاق ٩ / ١٨١ .  
(٤) انظر كتابنا «موسوعة فقه إبراهيم النخعي» مادة : كفارة ٢ / ٥١ .  
(٥) سنن البيهقي ١٠ / ٣١٣ .



هـ - العتق في الكفارات ( ر : كفارة / ٣ أ ) .

## ٦ - أحكام الرقيق :

أ - معاملته بالحسنى : على السيد أن يحسن معاملة رقيقه .

— فلا يكلفه من العمل ما يرهقه ، وقد كان عمر يذهب إلى العوالي كل يوم سبت ، فإذا وجد عبداً في عمل لا يطيقه وضع عنه منه<sup>(١)</sup> .

— ولا يجيئه : فقد عاقب عمر عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة لأنه اجاع أعبداً له مما اضطرهم إلى السرقة<sup>(٢)</sup> .

— وإن عاقبه فلا يجوز له أن يعاقبه بعقوبة لا يقرها الشرع ( ر : رق / ٥ ب ٤ ) .

ب - إقامة السيد الحد على عبده ( ر : حد / ٥ ) .

— تنصيف العقوبة في حق العبد ( ر : حد / ٩ ) و ( قذف / ٥ ب ) .

— إحصان العبد ( ر : إحصان / ١ ج ) .

— جناية العبد ( ر : جناية / ٢ ب ٢ هـ ) والجناية عليه ( ر : جناية / ٣ ب ١ ) و ( جناية / ٥ ب ٣ ج ) .

— الرق مانع من موانع الارث ( ر : ارث / ٤ ب ) .

— عدم استحقاق العبد شيئاً من الغنيمة ( ر : غنيمة / ٢ ب ٣ أ ) .

— عدم استحقاق الرقيق عطاء الجند ( ر : فيء / ٣ ب ٣ ح ) .

— عدم التفريق بين الرحم المحرمة من الرقيق في البيع ونحوه ( ر : بيع / ٢ د ١ ) .

— لا يجوز لأهل الذمة شراء أحد مما سباه المسلمون ( ر : بيع / ٢ د ١ ) كما لا يجوز للمسلمين شراء أحد من رقيق أهل الذمة ( ر : بيع / ٢ د ١ ) .

(١) الموطأ ٢ / ٩٨٠ .

(٢) المغني ٧ / ٧٩٥ و ٨ / ٢٥٨ وعبد الرزاق ١٠ / ٢٣٩ والمحلى ٨ / ١٥٧ .

- لا يجوز للأمة أن تشبه بالحرائر في ارتدائها الجلباب والخمار ( ر : حجاب / ١ جـ ) .
- مشروعية تزوين الأمة المعروضة للبيع ( ر : تدليس ) .
- لا يحق للعبد أن يجمع أكثر من زوجتين في آن واحد ( ر : نكاح / ٣ أ ) .
- كراهة نكاح الأمة المسلمة ( ر : نكاح / ٤ ب ٢ ) وتحريمها ان كانت كافرة ( ر : نكاح / ٤ أ ٢ ز ) .
- نكاح العبد بغير إذن سيده ( ر : نكاح / ٥ ب ١ ) .
- العزل عن الأمة ( ر : عزل / ٢ ) .
- طلاق العبد طلقتان ( ر : طلاق / ٦ ب ) .
- عدة الأمة حيضتان ( ر : عدة / ٢ ب ١ ) .
- حجاب الأمة وعورتها ( ر : حجاب / ١ جـ ) .
- شهادة الرقيق ( ر : شهادة / ١ د ٣ ) .
- صدقة الرقيق وهبته ( ر : صدقة / ٣ ب ) .
- الزكاة في مال الرقيق ( ر : زكاة / ٣ ب ) .
- ولد المُستَحَقَّة عبيد لسيد أمهم ( ر : استحقاق / ١ ) .
- صحة أمان العبد ( ر : أمان / ٣ أ ) .
- ضرب الجزية على العبد الكافر ( ر : جزية / ٣ ب ١ ) .
- استبراء الأمة ( ر : استبراء / ١ ) .
- التسري بالأمة ( ر : تسري ) .
- اعتاق الرقيق في الكفارات ( ر : كفارة / ٣ أ ) .
- الولد يتبع أمه في الحرية والرق ( ر : استحقاق / ٢ ) و ( ر : ر / ١ ) .
- نفقة الرقيق ( ر : نفقة / ٦ ) .
- عدم توليه القضاء ( ر : قضاء / ١ هـ ) .
- ثبوت الولاء عليه بالعتق ( ر : ولاء / ١ ) .
- عدم مشاركة العاقلة الجاني في دية العبد ( ر : جناية / ٥ ب ٧ ) .

## رِكَاز :

### ١ - تعريف :

الركاز : الكنز المدفون في الأرض ولا يعلم له مالك .

### ٢ - حكمه :

كان عمر يعتبر الركاز بمثابة الفياء ، يضعه الإمام حيث شاء . فقد وجد أبو موسى الأشعري دانيال بالسوس إذ فتحها ، ومعه مال إلى جنبه ، كانوا يستقرضون منه ما احتاجوا ، إلى أجل مسمى ، فإذا جاء ذلك الأجل فلم يرد المستقرض ما أخذه برص ، فكتب إلى عمر بذلك ، فكتب إليه عمر : كفنه وحنطه ، وصل عليه ، وادفنه كما دفنت الأنبياء ، واجعل المال في بيت مال المسلمين<sup>(١)</sup> ؛ وعن جرير بن رباح عن أبيه أنهم أصابوا قبراً بالمداثن وفيه ميت ، عليه ثياب منسوجة بالذهب ، ومعه مال ، فكتب عمار بن ياسر إلى عمر ، فكتب إليه عمر : إعطهم إياه ولا تنزعه منهم<sup>(٢)</sup> ؛ ووجد عبد ركيعة على عهد عمر ، فأعتقه منها وأعطاه منها ، وجعل سائرهما في بيت المال<sup>(٣)</sup> ؛ وعن الشعبي أن رجلاً وجد ألف دينار مدفونة خارج المدينة ، فأتى بها عمر ، فأخذ خمسها مائتي دينار ، ودفع الباقي إليه ، ثم جعل عمر يقسم المائتين بين من حضر من المسلمين إلى أن فضل منها فضلة ، فدفعها إلى واجدها<sup>(٤)</sup> .

أقول : وليست هذه « المائتين » التي أخذها عمر زكاة الركاز ، لأن عمر لم يصرفها في مصارف الزكاة ، بل وأعطى منها من أخذها منه ، ولو كانت زكاة لما جاز ردها إليه ، وإنما هي الخمس الواجب في الفياء ( ر : فيء / ٢ ) .

(٣) المحلى ٣٢٦ / ٧ .

(١) المحلى ٣٢٦ / ٧ والأموال ٣٤٣ .

(٤) المحلى ٣٢٦ / ٧ والأموال ٣٤٢ والمغني

(٢) المحلى ٣٢٦ / ٧ والأموال ٣٤٣ وسعيد بن

٢٢ / ٣ وعبد الرزاق ١ / ١٤٠ ب .

منصور ٣ / ٢ / ١٩٩ .



## ركوب :

- كراهة ركوب الجلالة ( ر : جلالة ) .
- ركوب أهل الذمة بشكل متميز عن المسلمين ( ر : ذمة / ٢ أ ٢ ج ) .

## رمضان :

- وجوب صيام رمضان ( ر : صيام ) .
- قيام ليل رمضان بصلاة التراويح ( ر : صلاة / ٢٠ ج ٥ ) .
- تعزيز من انتهك حرمة رمضان ( ر : تعزيز / ٦ ) و ( أشربة / ١ ج ٣ ) .
- السفر في رمضان ( ر : سفر / ١٠ و ) .

## رَمَل :

### ١ - تعريف :

- الرمل هو إسراع المشي مع مقاربة الخطى من غير وثب .
- ٢ - الرمل في طواف القدوم ( ر : حج / ٨ ) .
- الرمل في السعي بين الصفا والمروة ( ر : حج / ٩ ) .

## رهن :

### ١ - تعريف :

الرهن هو توثيق دين بعين ، أو هو حبس شيء بحق يمكن استيفاءه منه .

### ٢ - المرهون :

يشترط في الشيء المرهون ما يلي :

أ - أن يكون مما يجوز بيعه ، فإن كان لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه . فيجوز رهن دور

مكة لأنه يجوز بيعها<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز رهن أم الولد لأنه لا يجوز بيعها ( ر : رق / ٤ ج - ) .

ب - أن يكون المرهون مفرغاً مسلماً إلى المرتهن لقوله تعالى : ﴿ فرهان مقبوضة ﴾ .

### ٣ - ضمان الرهن :

إذا تلف الرهن في يد المرتهن من غير تعدُّ منه ولا تفريط فإن كانت قيمة الرهن أكثر من قيمة الدين أو مثلها فقد بطل الدين كله ، ولا غرامة على المرتهن في زيادة قيمة الرهن على قيمة الدين ، وإن كانت قيمة الرهن أقل من قيمة الدين سقط من الدين بمقدار قيمة الرهن ، وأدى الراهن إلى المرتهن ما بقي من دينه<sup>(٢)</sup> . قال عمر في الرجل يرتهن الرهن فيضيع قال : إن كان أقل مما فيه يرد عليه تمام حقه ، وإن كان أكثر فهو أمين<sup>(٣)</sup> .

### ٤ - منافع المرهون :

تكون منافع المرهون للراهن ، وليس للمرتهن أن يشترط شيئاً منها ، فإن فعل ذلك فهو ربا ( ر : دين / ٦ ب ) ، ولا يجوز له أن ينتفع به بغير إذن الراهن ، لأنه أمين ، فإن فعل ذلك فهو غاصب ، وإن تلف بيده فهو ضامن له بالغاً ما بلغت قيمته .

(٣) سنن البيهقي ٦ / ٤٣ .

(١) المجموع ٩ / ٢٦٩ .

(٢) المحلى ٨ / ٩٧ والمغني ٤ / ٣٩٦ .